الأوقاف شريك التنمية وفق رؤية 2030

الدكتور محمد بن سعود العصيمي

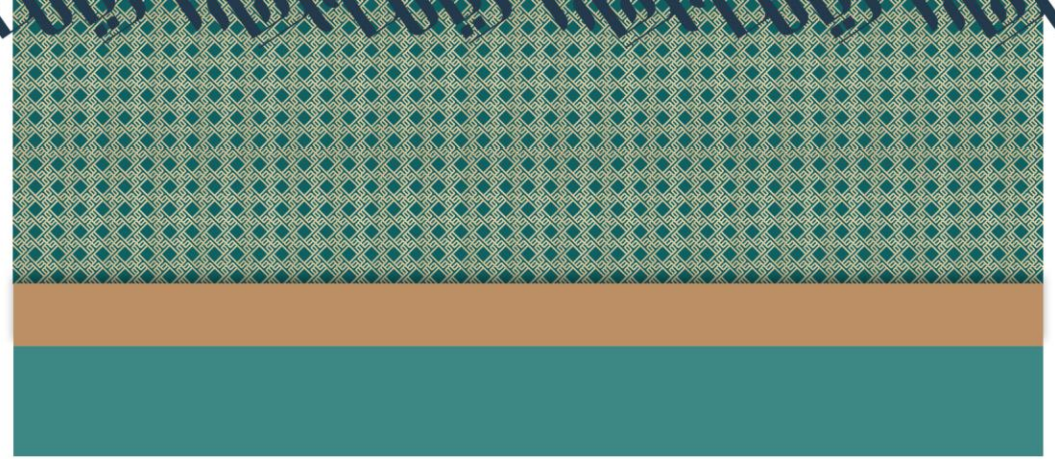

غرفة الرياض
Riyadh Chamber
ملتقى الأوقاف الرابع
الأوقاف شريك التنمية
2030
استدامة
استثمار المستقبل
FUTURE INVESTMENT
لجنة الأوقاف بغرفة الرياض

مقدمة

- مع قناعتي التامة أن غالب ممارسات القطاع الثالث (الخيري والوقفي والزكوي والوصايا) في السعودية اقتصاد خفي، مما أضعف انتاجيته، وتسبب بأضرار له وللعاملين به وللدولة،

وأنه قطاع مالي قائم على الخدمات المالية،

وأن صناعة القطاع الثالث متخلفة إلى حد كبير عندنا،

- إلا أن رؤية 2030 والتحول الاقتصادي تغيير جوهري هيكلي وليس شكليا، والقطاع الوقفي ليس مستعدا لاستيعاب مثل ذلك،

- والتغيرات الجديدة ستقلل من العوائد المالية التي تصرف له

- وهذا يستدعي أن ننظر مليا في المؤثرات الكبرى على القطاع الوقفي،
- وأن نحاول أن نحل مشكلاته القائمة، ونخفف من التأثيرات السلبية عليه بسبب التغيرات الاقتصادية الكبرى،
- مدركين تماما أن دور القطاع الثالث حيوي جدا في رؤية 2030،
- بل إن حاجة رؤية 2030 للأوقاف أكثر من العكس،
- ومدركين تماما أن طرق قياس الأثر الإيجابي للقطاع الوقفي ليست بالكفاءة المنشودة.

وأهم هذه المؤثرات الأنظمة

- **<u>بالدرجة الأولى:</u>**
- **نظام الهيئة العامة للأوقاف،**
- **نظام جباية الزكاة،**
- **نظام العمل،**
- **نظام الشركات،**
- **نظام مكافحة غسل الأموال،**
- **نظام جرائم الإرهاب وتمويله.**

- **<u>بالدرجة الثانية:</u>**
- **نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية،**
- **نظام الصناديق العائلية،**
- **نظام الشركات غير الربحية (تحت الدراسة)،**
- **نظام الشركات الوقفية (تحت الدراسة)،**

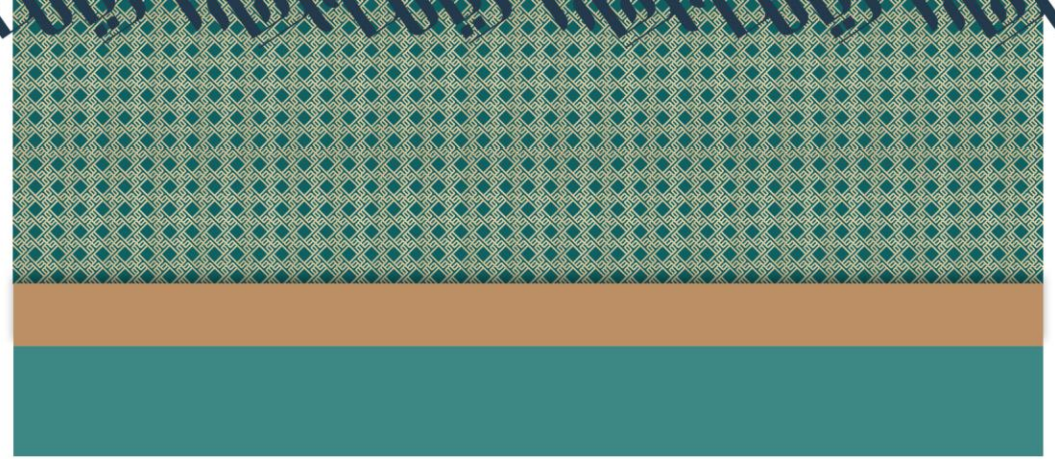

أهم ما تتطلبه الأنظمة:

- تعديلات جوهرية في الجوانب الإدارية والنظامية والموارد المالية والبشرية
- المسؤولية المدنية والجزائية والجنائية لنظار وأعضاء المجالس العليا،
- العقوبات الجزائية والقانونية والنظامية المترتبة على تلك المسؤوليات،
- المطالبة بأعلى درجات الحوكمة والإفصاح والشفافية والالتزام،

- المطالبة بنظام إمساك الدفاتر المحاسبية،
- إصدار قوائم مالية مدققة من محاسب قانوني،
- حفظ الوثائق المالية ذات العلاقة مدة عشر سنوات،
- تطوير الموارد البشرية بالدورات المتخصصة،
- الإلزام بكل مقتضيات الأنظمة ذات العلاقة،
- المراقبة من الأجهزة الحكومية المنظِمة.

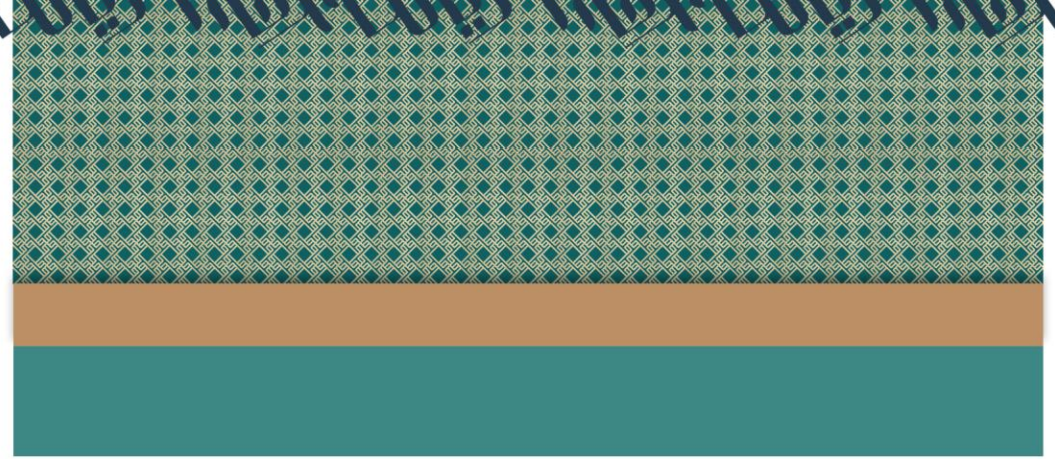

وإذا تذكرنا أن:

- السعودية كبلد كبير مبارك عضو في مجموعة العشرين، قد مكثت أكثر من عشر سنين للوصول إلى التوافق المطلوب مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

- وأن الشركات المساهمة مكثت ولا تزال كثير منها متأخرا بالتقيد بضوابط الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS) والتصويت الإلكتروني وما إلى ذلك من التحديث المستمر والمطلوب من هيئة السوق المالية.

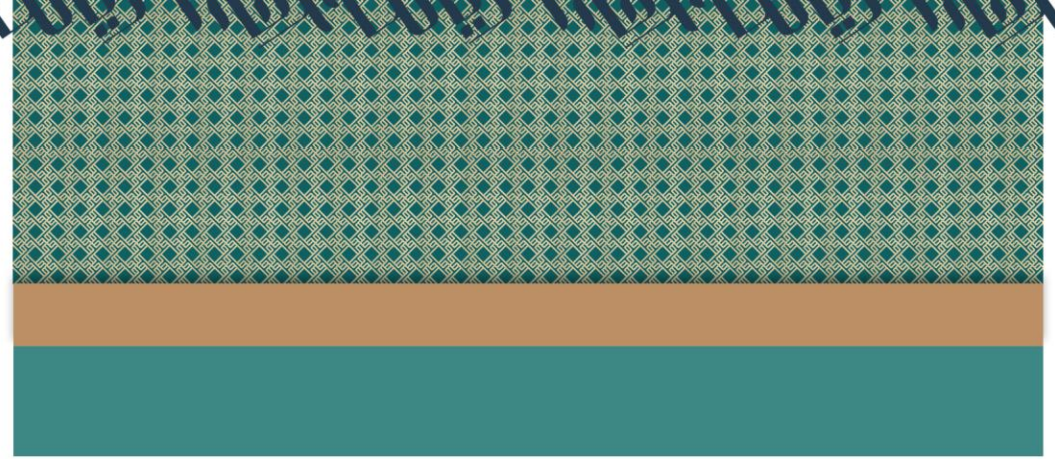

وإذا استشعرنا أن:

- طبيعة القطاع الوقفي أنه أقل قدرات من الناحية النظامية والتقنية واللوجستية من كل من القطاع العام والخاص، وأن غالب الأوقاف صغيرة،
- وأن الوقف من أهم أسباب حفظ الثروات ومن أهم أسباب تطوير الاستثمار لتحقيق العوائد، ونحن نعاني من مشكلة انخفاض معدل الادخار،
- وأنه ليس هناك شهادات مهنية خاصة بالأوقاف، ولا مسار في الكليات المالية، ولا كتاب جامعي منهجي مفصل على الاحتياجات الخاصة للقطاع،
- القطاع الوقفي يعاني مما عانى منه القطاع المالي.

- وأنه لو لم يكن للأوقاف حسنة إلا أنها أهم أداة في الشمول المالي لكفى بها،
- وأنه لو لم يأت من الأوقاف إلا أنها تقوم بالاستثمار في المجالات قليلة العائد الربحي (كبيرة العائد الاجتماعي)، خلافا للقطاع الربحي، لكفى ذلك. فأشبهت بذلك قيام الحكومة بمثل هذه الاعمال،
- وأن الأوقاف هي الأس المهم للقطاع الثالث، وهي المصدر المهم لشبكة الأمان الاجتماعي،

فإني أطالب كجزء من الحل:

- مطالبات: هيكلية
- أن تقوم الجهات المختصة بوضع خارطة طريق للأوقاف، تقوم ليس على الضبط فقط، وهو أمر مطلوب بكل تأكيد، بل على توجيه الرؤية والاستراتيجية ونشر الممارسات الفضلى، وما إلى ذلك، في ثنايا القطاع،
- تشكيل فريق عمل من الوزرات المعنية بالأوقاف (العدل، التجارة، الاقتصاد، المالية، الاجتماعية، البلدية)، تضع فيما تضع برنامجا خاصا للقطاع الثالث من برامج رؤية 2030، أسوة ببقية البرامج،
- وأن يكون للقطاع الثالث وللأوقاف وكالات مستقلة في الوزرات المذكورة،

- مطالبات: مالية:
- قيادة هيئة السوق المالية القطاع المالي لتعميق سوق منتجات الأوقاف، ودعمها، وحمياتها، وابتكار المفيد منها لحاجة الرؤية والمجتمع،
- إيجاد آلية للتأمين على ممتلكات الأوقاف، وعلى مسؤولية النظار وأعضاء المجالس العليا أسوة بالقطاع التجاري،
- إتاحة هيئة السوق المالية ووزارة المالية إصدار الأوقاف لصكوك متوسطة وقصيرة الأجل، وصكوك لا نهائية الأجل، تكون مجالا لإنعاش سيولة الأوقاف، وتكون مجالا منوعا لتعميق سوق الصكوك، ومجالا للادخار الآمن للمواطنين،
- تخصيص حصة إلزامية للأوقاف في الاكتتابات العامة الكبرى أسوة بصندوق الاستثمارات العامة والتقاعد والتأمينات، ونحن مقدمون على اكتتاب أرامكو. وفي اكتتاب الأوقاف فيها توطين لها وسحب سيولة كبيرة لديها لعمل خلاق،

- مطالبات: مالية:
- الغاء الرسوم الحكومية والضرائب عن الأوقاف، وتكون مساهمة من الحكومة في النشاط الوقفي،
- توجيه نظام الزكاة بقبول دفع الشركات نسبة من زكواتها للمصارف الخيرية والوقفية والنفع العام،
- قبول الشركات الوقفية، والأوقاف كرهونات للمديونيات لدى البنوك التجارية،

- <u>أطالب وزارة الشؤون الاجتماعية والأوقاف:</u>
- تشكيل لجنة لدراسة الوضع القانوني للأعمال الوقفية، ووضع آلية لحل مشكلاتها، تقوم على خطين متوازيين مع الجهات الحكومية ومع الجهات نفسها،
- وضع خطة توظيف وتهيئة مع التركيز على الوظائف المهمة لتحقيق الضبط: محاسب قانوني، مدير التزام، مسؤول حوكمة، قانوني متخصص بالقطاع الثالث، مدير موارد بشرية متخصص، .....
- إنشاء إدارة مستقلة للعمل اللوجستي للجهات الخيرية والوقفية لترتيب أوضاعها، وتكون بيت خبرة للمؤسسات والهيئات والمكاتب الخيرية،

- كما أطالب بتسهيل إناطة جزء كبير من التطوير الحضري والريفي على قطاع الأوقاف، ونحتاج مساعدة كل الوزرات ذات العلاقة:

الزلفي عام 2003
الزلفي عام 2003
Legend
Az Zulfi
Feature 1
Feature 2
Feature 3
Zilfi
سمنان
Az Zulfi
Az Zulfi
Google Earth

الزلفي عام 2018
Legend
Az Zulfi
Az Zulfi

- زادت مساحة الزلفي من 24 كم2 إلى 63 كم2، 60%، بدون المزارع،
- زادت معها أسعار الأراضي غير السكنية، وكان لا يؤبه لها سابقا،
- وقفت على أرض مساحتها 1000م2 يرثها أكثر من 400 شخص، الأحياء منهم لا يزيدون عن 60،
- أصبح ثمنها مليونين بعد أن كانت لا تسوي شيئا تقريبا،
- قام أحد الورثة (من رواد الأعمال) واستخرج لها صكا، وأوقفها على نية كل الورثة،
- ينوي بناء سكن ومحلات تجارية وصرفها على المحتاجين، وإنشاء وحدة غسل كلى للفقراء.

- كم بلد مثل الزلفي مرت بالظروف الاقتصادية عينها؟
- كم من المساحات التي يمكن أن نطور بها الجوانب الحضرية في الأرياف باستغلال تلك المساحات الشاسعة المتروكة؟ فيما يسمى تنقيد الأصول،
- كم من التمويل والمنتجات الخيرية يمكن أن تحرك تلك الأماكن؟ وما فيه من المصالح الدنيوية والأخروية؟
- كم صندوقا استثماريا يمكن أن ينشأ، وكم موظفا يمكن أن يعمل؟ وكم إضافة للناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تحدث؟

- بقيت فكرتان مهمتان أتركهما لضيق الوقت للمداخلات:
- الأولى لهيئة الزكاة والدخل،
- والثانية لوزارة الشؤون الإسلامية

شكـــرا

thank you

gracia

Mercy

谢谢

tak